الثورة الاثنين 6 ذو الحجة 1433هـ 22 أكتوبر 2012م العدد (17505)

المشتقات النفطية في ذمار.. بين الأزمات والحلول

مدير فرع شركة النفط بالمحافظة:

حتى شهر مارس الماضي كان الفرع في وضع غير مستقر والعمل فيه يسير بشكل عشوائي

لمحافظة ذمار خصوصية جغرافية تجعلها في مقدمة المحافظات المستهلكة للمشتقات النفطية، فكونها محافظة ذات رقعة زراعية كبيرة يجعلها من أكبر المحافظات المستهلكة للديزل. وقد تظهر أزمة مشتقات نفطية من وقت لآخر ويلحظها المواطن البسيط حين تتزاحم السيارات في المحطات للتزويد بالديزل أو البترول. كما حدث قبل أسابيع في مدينة ذمار، يومي الأمر الذي جعل المواطن البسيط يتساءل حول الأزمات.. متى توجد وكيف يتم التعامل معها وما هي الحلول الدائمة لهذه المشاكل؟

وللحصول على بعض الإجابات ولمناقشة وضع شركة النفط في ذمار كنموذج يمكن أن نطلع من خلاله على بعض مشاكل قطاع النفط في اليمن، كان لنا هذا الحوار مع مدير فرع شركه النفط في ذمار الأخ صالح ناصر فتح لمحاولة الحصول على بعض الإجابات التي تؤرق المواطن العادي، بالإضافة إلى مناقشة عديد من القضايا معه:

ذمار/ لقاء/ أحمد العوامي

● ما هي ابرز التحديات التي واجهتموها منذ توليكم لمنصب مدير عام شركة النفط في ذمار؟

– في البداية أهلاً وسهلاً بكم. لقد تسلمت الفرع في ٢٨ مارس ٢٠١٢ نهاية الأزمة السابقة التي كانت قائمة في المشتقات النفطية وكان الفرع في وضع غير مستقر والعمل فيه يسير بشكل عشوائي وغير منظم وأصبح الفرع يعمل خارج المنظومة العملية المعتادة لشركة النفط اليمنية التي تقوم بدورها التمويني والخدمي بجميع محافظات الجمهورية.

وكوني المدير الخامس الذي يتولى إدارة الفرع خلال عام واحد، كان التحدي الأكبر بالنسبة لي هو كيف يتم إعادة وترتيب أوضاع الفرع من جديد إلى وضعه الطبيعي السابق كي يقوم بالدور الفعال في خدمة المجتمع ضمن نطاق الفرع. وكانت هناك العديد من الأسباب وراء عدم استقرار الفرع؛ منها :

١– اختلال آلية تحضير وتوزيع المواد البترولية في الفرع حيث ان تحضير وطلب المواد من منشآت التموين يتم باسم الوكيل والسائق وهما المتحكمان في توزيع المواد واقتصر دور الفرع على تحصيل القيمة فقط . هذا من ناحية أما من الناحية الأخرى فإن الأسعار في مادة الديزل كانت أحد أهم أسباب حصول الأزمة في ٢٠١١م وكانت الدافع الكبير في عملية التهريب الداخلي لمادة الديزل بين محافظات الجمهورية حيث وصل سعر البرميل إلى ١٢٠٠٠٠ ريال للمستهلك حينها، وهو ما خلق سوق سوداء لبيع الديزل. وبتوحيد أسعار بيع مادة الديزل في ٤/٤/ ٢٠١٢م انتهت تلك المتاجرة في مادة الديزل.

٢– افتعال الفوضى داخل الفرع من قبل بعض الموظفين والذين لا يتجاوز عددهم أربعة أو خمسة موظفين وذلك لتحقيق أغراض شخصية مستغلين الظروف السياسية التي تمر بها البلاد لدرجة أنهم قاموا بمنع بعض المدراء السابقين من دخول الفرع بالقوة حتى أنه صل بهم الحد إلى انتخاب مدير فرع ونواب تحت مسمى العمل النقابي وكما هو واضح في قرارهم الرسمي الذي أمامكم (حصل المحرر على صورة الوثيقة).

٣– عدم انتظام وصول المشتقات النفطية إلى محافظة ذمار والبيضاء نتيجة التقطعات التي تتم في الطرق وهذه المشكلة ما زلنا نعاني منها بالفرع وكذلك بقية فروع شركة النفط الأخرى وهي مشكلة عامة ورئيسية.

أزمة مفتعلة

● لاحظنا طوابير طويلة اصطفت في المحطات يوم ١٣ الماضي الحالي وسرت شائعة أن هنالك أزمة ثم اختفت في اليوم التالي. فما الذي حدث ؟

– تفاجئنا عصر يوم السبت الموافق ١٣/ ٩/ بتوافد أعداد كبيرة من المواطنين على المحطات لطلب وشراء مادة الديزل وذلك نتيجة إشاعة مع ان المواد متوفرة وبكميات كبيرة في المحطات.

ولذلك قمت بالنزول الميداني والمرور على المحطات لحل ومعالجة الأزمة المفاجئة واستمريت في الميدان للإشراف وإلزام المحطات بتشغيل كامل طاقتها التشغيلية لتموين المواطنين المتواجدين فيها بمادة الديزل وأصدرنا حينها توجيهات فعلية لأصحاب المحطات ببيع الكمية التي يطلبها المواطن دون تحديد سقف معين وبشكل مفتوح وذلك لخلق الاطمئنان والثقة لدى المواطن بعدم وجود أزمة وإن المواد متوفرة ولا يوجد داع للتهافت والازدحام والقلق. وكنا على تواصل مستمر مع قيادة الشركة ممثلة بالدكتور منصور البطاني المدير العام التنفيذي الذي كان له الدور الفعال في حل تلك الأزمة من خلال توجيهاته لمنشآت الحديدة بضخ كميات إضافية من مادة الديزل لفرع ذمار حتى يكون هنالك اطمئنان لدى المواطن وبذلك تم إنهاء وحل تلك الأزمة في الساعة التاسعة مساء في اليوم التالي.

استهلاك مضاعف

● أنتقل إلى خصوصية محافظة ذمار بحكم طبيعتها الزراعية، فهل أثّر ذلك على مستوى الأداء الإداري والتمويني ومشاكل التقطعات أيضاً؟

– إن الدور الخدمي والتمويني الذي يقوم به فرع شركه النفط بذمار لا يقتصر على محافظة ذمار فقط بل يشمل أيضاً محافظة البيضاء وجزء من محافظة إب وجزء من محافظة الضالع والرقعة الزراعية الواقعة في النطاق الجغرافي للفرع واسعة جداً منها قاع جهران وقاع الحقل وقاع الديلمي وقاع شرعه وقاع بكيل وقاع سلامة والمزروعات التي تزرع فيها من ثمار البطاط والطماط التي تعتمد على الري بشكل غزير مما جعل استهلاك مادة الديزل فيها كبير بالإضافة إلى منطقة رداع التي تستهلك الكثير من المياه في زراعة القات مما يؤدي إلى استهلاك مضاعف لمادة الديزل لأن قلة الأمطار هنالك يجعلهم أكثر اعتماداً على مياه الآبار الجوفية في الزراعة عكس محافظة ذمار التي قد يخف استهلاك الديزل وقت الأمطار فيها.

وقد وضعنا نظاماً لتوزيع المشتقات النفطية بحيث تم تقسيم النطاق الجغرافي للفرع إلى مربعات تموينية: مركز المدينة بذمار (مربع). مدينة رداع (مربع). مدينة البيضاء (مربع). قاع جهران وقاع بكيل (مربع). وهكذا بقية المناطق بحيث يتم ضمان وسلامة وصول المواد إلى المستهلك في منطقته كما سنعمل على تحديد مخصص لكل بئر وفق بطاقة تموينية تصرف من المحطة التي في منطقته بالإضافة إلى تفعيل الدور الرقابي المستمر على المحطات من خلال النزول الميداني وأخذ القراءات للعدادات السرية للمحطات والإشراف على سير العمل في المحطات.

كما أن هناك خطة مركزية لإنشاء محطات نموذجية تابعة للشركة تسهم في حل أي اختناقات تموينية وكذلك زيادة أسطول النقل من خلال شراء ناقلات للمواد البترولية. كما نطمح مع قيادة الشركة إلى إنشاء خزانات (منشآت استراتيجية) تابعة للفرع.

● حسب علمنا بأنه تم وضع نظام خاص بالحوافز والمكافآت خاص بموظفي شركة النفط، هل تم تطبيقه في فرع ذمار؟

– ما يخص الحوافز والمكافآت فقد قامت قيادة الشركة بوضع نظام خاص بتلك الحوافز بحيث يتم الصرف وفق معياري الانضباط الوظيفي والأداء والإنجاز للأعمال. وهذا نظام يتم العمل به في الإدارة العامة وجميع فروع الشركة بما فيها فرع ذمار.

وبالنسبة للمتعاقدين فقد تم الرفع بأسمائهم وتاريخ تعاقدهم وكافة بياناتهم بناء على طلب قيادة الشركة التي قامت بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لحل مشكلة المتعاقدين والحصول على درجات وظيفية لتثبيتهم.

قدرات مدروسة

● التغييرات السياسية الجديدة، والقرارات الأخيرة التي أصدرها فخامة الرئيس هادي، هل سيكون لها أثرها في أداء وزارة النفط بشكل عام؟ وكيف ترون مستقبل النفط في اليمن، من خلال عملكم في هذا المجال، لا بد أنكم مطلعون على شيء من هذا القبيل؟

– ما يمكن ملاحظته على قرارات الرئيس هادي هو أنها مدروسة بدقة وتراعي الجوانب المهمة والأساسية في مفاصل الدولة، ربما يستعجل الناس التغييرات لكن في وضع مثل وضعنا لا بد أن تكون عملية التغيير مدروسة وبصبر وروية وأناة، وهو ما تتصف القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية، الذي أعطى قطاع النفط أولوية خاصة، لأهميته في كونه أهم الموارد الأساسية للدخل، ولارتباطه المباشر بحياة الناس لأنه يشكل كما نعرف عصب الحياة، ونعرف خلال الأزمة في ٢٠١١م كيف أن مشكلة النفط كادت تشل الحياة في اليمن، ولذلك فإن أهم ما قامت به القيادة السياسية هو توفير المشتقات النفطية ومعالجة مشاكلها، ونحن نرى بأم أعيننا الفرق حيث تكاد مشكلة النفط تكون محلولة تماما الآن، أما بالنسبة للأمور الأخرى، فإن جل ما نتمناه هو أن يسير الحوار الوطني على خير ما يرام، وأن يحقق نتائجه المرجوة منه، كون الحوار يؤسس للدولة اليمنية الحديثة، ويرمم الفجوات والشروخ التي عانت منها الهوية الوطنية للمجتمع اليمني.

● هل هناك ما تحب أن تختم به هذا الحديث؟

– إن البلاد بحاجة إلى تضافر جهود الجميع من أجل استقرارها وتطويرها. ويجب علينا جميعا إخراج الوظيفة العامة من الصراعات السياسية والطائفية والمناطقية والفئوية وأن يكون التقييم فيها على أساس الأداء وليس الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو أي انتماء ضيق وأن يكون انتماؤنا جميعا إلى الوطن.

● عدم انتظام وصول المشتقات النفطية ناتج عن التقطعات في الطرق الرئيسية

● يجب على الجميع إخراج الوظيفة العامة من الصراعات السياسية والمناطقية وأن يكون التقييم فيها على أساس الأداء